تمهيد

أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية، حيث إستوعب النشاط المصرفي قدرا ضخما من الإنجازات التكنولوجية، وقد تكاتفت التكنولوجيا مع المنافسة والإبتكارات لتنجب عصرا جديدا بأساليب وادوات لم تعرفي من قبل، كما أن التحرير المالي وإزالة القيود والمنافسة الحادة أدت مجتمعة إلى التعجيل بإنتشار التكنولوجيا في الأعمال المصرفية مع تحقيق مردود يتناسب وتكلفتها. ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك :

عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ وقد مس هذا التطور كل الجوانب .فأثرت وتأثرت بمحيطها السياسي والاقتصادي والمالي والنقدي .وحتى الاجتماعي والثقافي وكل ذلك أدى إلى بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات ومواكبة المتطلبات العصرية.

المطلب الأول: نشأة و تطور البنوك

1- نشأة البنوك :

نشأت البنوك في مراحلها الأولى كمحصلة لتطورها واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود والتعامل بها إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعة نحو تطوير هذه البنوك وايجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول.

تشير بعض الوثائق التاريخية والأثرية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع .كما تشير تلك الوثائق إلى أن أقدم بنك في التاريخ هو البنك الذي كان مقره في مدينة "سيبار"على شاطئ نهر الفرات وهناك من يرى أن الفن المصرفي يرجع إلى عهد الإغريق الذين ينسب إليهم نشره بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن الرومان أخذوا حرفة الصرافة من الإغريق .

أما بالنسبة لنشأة البنوك فقد ترافقت مع فكرة ظهور النقود الورقية ومن ثمة فان الشكل الأول والبدائي للبنوك هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل بيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها مع عملات وطنية حيث كان التعامل سابقا يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها .[1]

ومن هنا برزت أنشطة البنوك من خلال تطور نشاط الصرافة والصناعة الذين كانوا من أكثر المستفيدين من ذلك. حيث كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع كمصدر أمان. فلاقت هذه العملية قبول للمودعين. وتطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات.[2]

وكان هؤلاء الصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمن لودائعهم كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع التي لديهم بالاقتراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لايتم سحب الودائع كليا إذا أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا دون أن يستجيب لذلك .فقد فكر الصراف في اقتراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين.فبعد أن كان الغرض من العملية هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع.

[1] - أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2000، ص5.

[2] - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر،عمان، الأدرن،2006، ص22.

أصبح المودع يتطلب للحصول على فائدة. لذلك تطور البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع. [1]

2- تطور البنوك :

2-1- العصر القديم: تبين دراسات التاريخ القديم أن الملامح الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم. بلاد ما بين النهرين) في الألف الرابعة قبل الميلاد. ومع ذلك لم تظهر مقومات الوجود كحرفة مستقلة.[2]

ويرجع الفضل إلى الإغريق في النهوض بالفن المصرفي ونشره في بلدان البحر الأبيض المتوسط .وذاك قبل الميلاد بأربعة قرون.وعنهم تتلمذ الرومان اخذين بالأصول المصرفية عبر أرجاء العالم القديم بحكم اتساع دائرة نفوذهم.[3]

وتطور الفن المصرفي خلال القرنين الأول والثاني بعد الميلاد. حيث أن الأناجيل التي تتحدث في ميلاد عيسى "عليه السلام" تدل على انتشار هذا الفن في الشرق منذ القرن الأول بعد الميلاد. فلقد ورد في الإنجيل :**"ودخل يسوع الى هيكل الله وأخرج جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون في الهيكل وقلب موائد الصيارفة..."** الإصحاح 12/21.[4]

كما عرف العرب قبل الإسلام في مكة، والذين اشتهروا بالتجارة مع الشام واليمن طريقتين، إعطاء المال مضاربة على حصة من الربح، والإقراض بالربا.والتي تعتبر من العمليات المصرفية.

وبالنسبة للإمبراطورية الرومانية فإن النظام المصرفي بقي قائما إلى أن قضي عليه بفعل الحروب وانقطاع صرف المواصلات في العصور المظلمة. مما تسبب في محو نظم الائتمان واختفائها حتى أواخر القرون الوسطى بعدما بدأت التجارة والصناعة تنتعش في أوروبا.

وهنا يتضح أن العمليات المصرفية ليست حديثة العهد. بل هي قديمة وتناقلتها مختلف الحضارات وتطورها مما أسفر على ميلاد البنوك في شكلها الحديث وهذا أواخر العصور الوسطى.[5]

2-2- أواخر العصور الوسطى: إن رواج التجارة خلال الفترة الممتدة بين القرنين الثالث عشر و الرابع عشر (أواخر القرون الوسطى) خاصة في المدن الايطالية .مما ترتب عن ذلك تكدس الثروات النقدية لدى الناس.وقضت بذلك الضرورة إلى التعامل مع مجموعة من الأفراد وهذا بوضع الثروات المكدسة لديهم للمحافظة عليها من السرقة والضياع. هؤلاء الأفراد هم الصاغة والصيارفة الذين ورثت

[1] - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، مرجع سابق ص23.
[2] - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص25.
[3] - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1962 ، ص180.
[4] - خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر ، الأدرن،1998، ص17.
[5] - خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ص17.

عنهم البنوك التجارية الوظيفة الأولى وهي قبول الودائع. كان الصاغة والصيارفة يقبلون الودائع مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية (تعهد من المودع لديه برد الوديعة) للمودع عند طلبها .ثم بدأ تحويل الودائع من طرف إلى أخر بحضور الطرفين ولسداد المعاملات التجارية فيما بعد اكتفوا بمجرد التظهير. ولكسب ثقة الناس أكثر.قام الصيارفة بإصدار شهادات جديدة تسمى بشهادات الإيداع لحاملها والتي تعتبر النواة الأولى لكل من الشيك والبنوك شكلها الحديث.وكذلك خلال هذه الفترة (القرن الرابع عشر).

رخص الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد ينتج عن هذا الإفراط في هذه العملية إفلاس العديد من المؤسسات وللحفاظ على سلامة الودائع استدعى الامر الى انشاء بنوك حكومية حيث تم انشاء أول بنك حكومي عام 1587في البندقية. [1]

ولإستثمار أموالهم قام الصاغة وكبار التجار والصيارفة إلى استعمال أموالهم في شتى الميادين التجارية والأعمال وبعد ذلك قاموا بتثمير أموال الغير بعد اكتشافهم إلى جزء من أجزاء كبيرة من الودائع التجارية يظل راكدا دون أن يسحب. وبذلك تهافت الناس على طلب رؤوس أموال قصد استثمارها مما أدى إلى زيادة موارد الائتمان. وهنا تم القيام بعمليات التسليف والإقراض مقابل فائدة وهي الوظيفة الثالثة التي ورثتها البنوك عن الصاغة والصيارفة.[2]

2-3– القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:[3] منذ القرن الثامن عشر أخذ عدد من البنوك يزداد تدريجيا وكان أغلبيتها مؤسسات يمتلكها الأفراد والعائلات.وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

كما لعبت الثورة الصناعية خلال هذه القرة التاسع عشر دورا هاما في توسيع البنوك ونموها وكبر حجمها مما سمح لهل بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة.وتواصل التطور الذي عرفته البنوك حيث شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها. ولم يعد الأمر يقتصر على البنوك في بالتكفل بحفظ الأموال وتعبئة موارد المجتمع من الأموال وسد حاجات البلاد في مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الأفراد. بل تم إنشاء شركات ومؤسسات تدخل ضمن الجهاز المالي. والمصرفي وهذا في كل بلد من بلدان العالم.

2-4- العصر الحديث : خلال هذه الفترة أي العقود الخيرة من القرن العشرين إلى الوقت الراهن. فإنها تميزت بالتطور والإبداع والتنوع في جميع المجالات.ولقد تأثرت البنوك كذلك بهذه الميزات الثلاثة

[1] - إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996، ص43

[2] - محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص183.

3 - منتدى الاقتصاد والأعمال، منتديات ستار تايمزwww.startimes.com ، أطلع عليه بتاريخ 2019/02/05

حيث أنها تطورت وتنوعت وظائفها وتجددت أعمالها.مما سمح لها بالوصول إلى مرتبة قيادة اقتصاديات الدول الحديثة.

وخلال السنوات الأخيرة فان العمل المصرفي واجه تطورات سريعة متلاحقة على المستوى العالمي.وتكمن هذه التطورات فيه : [1]

- الابتكارات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في تقديم وأداء الخدمة المصرفية.
- تقديم منتجات حديثة تستلهم التطورات العالمية في أسواق المال.
- الطرق الالكترونية الحديثة في أداء المستندات وطرق تداولها.

ولقد تعددت هذه التطورات المتلاحقة واشتدت حدة المنافسة المصرفية الدولية إلى أن أصبح العمل المصرفي "صناعة كاملة".

المطلب الثاني: مفهوم البنوك ووظائفها

1- مفهوم البنوك: إن التعرف على الظاهرة المراد دراستها بشكل دقيق.لابد من فهم المصطلح المدروس ومعرفة أصله اللغوي. ثم طرح بعض التعاريف الخاصة به من وجهة النظر الاقتصادية وكذا الأهمية البالغة إضافة إلى خصائصه.

ومنه فبعد التطرق إلى نشأة البنوك وتطورها التاريخي.يستلزم التعريف بها ومعرفة مدى أهميتها بالنسبة للفرد والاقتصاد وكذا معرفة خصائصها.

1-1- تعريف البنك: تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت مصطلح البنك وهذه التعريف إما من وجهة النظر الكلاسيكية أو من وجهة النظر الحديثة. وتختلف هذه التعاريف بإختلاف وجهات النظر للمفكرين الاقتصاديين وكذا القوانين والأنظمة.

إن اصل كلمة بنك هو الكلمة الايطالية " بانكو" ومعناها هو المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة. إلا أن هذا المعنى تطور إلى أن أصبح في النهاية المكان الذي تجري فيه المتاجرة بالنقود[2] ولقد أطلق العرب كلمة مرادفة كلمة مرادفة لكلمة بنك وهي كلمة مصرف المشتقة من كلمة صرف والمقصود بكلمة مصرف هو المكان الذي يم فيه الصرف أو بمعنى أخر المؤسسة التي تجري فيها الأعمال المصرفية[3] بعد التطرق إلى أصل كلمة بنك ومفهومها اللغوي.سيتم سرد بعض التعاريف لمصطلح بنك من وجهة نظر الاقتصاديين.

---

[1] - أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، ط 1، مطابع المستقبل، مصر، 1998/1997، ص 3.

[2] - زياد سليم رمضان، محمد أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، 1996،ص8

* - الصرف في اللغة هو الدفع والرد واصطلاحا هو مبادلة النقد بالنقد

[3] - عبد الرزاق الهيثم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1998، ص29

التعريف الأول: البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال تحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته.والمجموعة الثانية من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل او كلاهما. [1]

التعريف الثاني: البنك هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها. [2]

التعريف الثالث: البنك هو تلك المنشأة التى تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات.[3]

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن البنك هو مؤسسة مالية تعمل على توفير الأموال وتداولها بين أعوان النشاط الاقتصادي، وهذا وفقا لحجم العمليات المراد القيام بها، حيث تساهم هذه العملية في الحركة المستمرة للأموال والنشاط الدائم لبعض الأفراد.

2- أهمية البنوك :

تتضح أهمية البنوك من خلال التعاريف السابقة فيما يلي :

- دورها النشيط والفعال وقدرتها على تموين المشاريع التنموية.
- خروجها من النشاط والوظائف التقليدية وقيامها بمهام تقديم خدمات مصرفية حديثة.
- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسيلها عبر العالم.

كما يلاحظ مما سبق أن الأهمية الاقتصادية لنشاط البنوك ودورها يتمثل فيما يلي :

- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج المحلي وذلك بخلق قيمة إنتاجية جديدة تمكن من فتح آفاق تنموية للمجتمع.
- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي من شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة معينة.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها الخاص في السوق المالية .

[1] - تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، تاريخ العمل المصرفي بالسودان،(الخرطوم- مجلة المصرفي، العدد11، يونيو1997)،ص 28.
[2] - أحمد خيري شريف، إدارة البنوك تحليل وتقييم، مكتبة عين شمس، القاهرة،1986، ص86.
[3] - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص43

- إتساع نشاطها وتطوير خدمة التجارة الخارجية، ويتمثل هذا النشاط في الإعتمادات المستندية والحوالات وأسعار العملات وغيرها.
- تعتبر البنوك احد النشاط الاقتصادي ومصدرا للتمويل.حيث يتوسط بين أصحاب الموارد الفائضة والموارد النادرة أو التي لها عجز في الموارد المالية.
- تقوم البنوك بمنح المساعدة للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تموين نشاطها ومشاريعها الاستثمارية بقروض.

3- وظائف البنوك:

تقوم البنوك بعدة وظائف تختلف باختلاف أنواعها واختلاف الأهداف التي أنشأت من أجله.ولقد قسم الاقتصاديون وظائف البنوك إلى وظائف تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة.

3-1- الوظائف التقليدية : وتتمثل في : [1]

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب أو إدخار أو لأجل أوخاصة أو الإشعار).
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن .ومن أشكال التشغيل أو الإستثمار ما يلي:
  - ✓ منح السلف أو القروض المختلفة وفتح الحسابات التجارية وخصمها والتسبيق بضمانها.
  - ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء.
  - ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية.
  - ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
  - ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراءا والشيكات السياحية .والحوالات الداخلية ومنها الخارجية.
  - ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة.وصرف الشيكات المسحوبة عليها. المساهمة في إصدار أسهم وسندات المساهمة.
  - ✓ تأجير الخزائن لعملائها لحفظ المجوهرات والأشياء الثمينة.

3-2 - الوظائف الحديثة : يمكن إجمال هذه الوظائف في ما يلي:[2]

- إدارة الأعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

[1] - خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاسكندرية، الطبعة 2، 2000، ص36.

[2] - - المرجع نفسه، ص37.

- المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية وهذا بتجاوز البنك الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجال نسبيا.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للبنوك في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد وظائف أخرى أهمها :

- وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج والتولد من مصادر خارجة من المشروع نفسه عمن طريق البنك .ويتم ذلك عادة بالطرق الإنتمائية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام .
- وظيفة الإشراف والرقابة :تتولد البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أعراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات.

المطلب الثالث: أنواع البنوك

تختلف البنوك من حيث عددها أو تخصصها وكذا الدور الذي تلعبه في المجتمع وهذا باختلاف طبيعة وعادات وحاجات العملاء بهذا المجتمع، وهذا باختلاف طبيعة وعادات وحاجات العملاء بهذا المجتمع، و بالتالي يمكن تضييق البنوك وفقا لعدة معايير و تتلخص فيمل يلي:

1- **من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها:** تنقسم البنوك وفق هذه المعايير إلى :

1-1- البنوك التجارية: هي البنوك التي تزاول أعمالها المصرفية من قبول ودائع وتقديم قروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية إضافة إلى ذلك فان هذه البنوك قد تمارس أعمال غير مصرفية مثل المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات[1].

1-2- البنوك الصناعية: وهي تلك البنوك المتخصصة في إنشاء وتدعيم الصناعات المختلفة بالأموال اللازمة وهذا من خلال شراء آلات والمواد الخام أو بغير ذلك من وسائل المساعدة عادة لا يسمح لهذه البنوك بفتح حسابات دائمة أو قبول ودائع ولذلك فهي تعتمد في تمويلها للمشاريع الصناعية على رأس مالها وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي او البنوك الاخرى. [2]

[1]- دليل المحاسبين، www.jps-dir.org ، أطلع عليه بتاريخ 2019/04/29.

[2] - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، إدارة الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص21

1-3-البنوك الزراعية: هي تلك المنشآت المالية التي تساهم في تمويل القطاع الزراعي وهذا من حيث كافة التسهيلات لمساعدة المؤسسات الزراعية لأداء دورها في التنمية الزراعية سواء أكانت هذه المؤسسات تابعة للأفراد والجمعيات التعاونية وتقوم هذه البنوك بتقديم ثلاث أنواع من القروض:

- قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية.
- وقروض متوسطة الأجل لشراء آلات زراعية.
- وقروض طويلة الأجل لإستصلاح الأراضي وزراعتها [1]

1-4- البنوك العقارية: هي تلك البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات والجمعيات التعاونية والسكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.[2]

2- من حيث الوضع القانوني للبنك: وفق لهذا المعيار فان البنوك تقسم الى : [3]

2-1- بنوك عامة: هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.كالبنوك المركزية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

2-2- بنوك خاصة: هي البنوك التي يملكها الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين. ويتولوا إدارة شؤونها ويتحمل كافة مسؤلياتها القانونية والمالية إزاء الدولة ممثلة في البنك المركزي.

2-3- بنوك مختلطة: هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعمد) إلى امتلاك نصف رأس المال مما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم السياسة المالية والاقتصادية للدولة .

3- من حيث مصادر الأموال: تختلف أنواع البنوك وفقا لهذا المعيار باختلاف مصادر أنواعها وبهذا تقسم البنوك إلى:

3-1- **بنوك مركزية:**[4] هي مؤسسة تقف على قيمة هرم النظام البنكي سواءا من ناحية الاصدار النقدي اومن ناحية العمليات البنكية.كما انه الاداة الرئيسية التي تتدخل من خلالها الحكومة لتنفيذ سياستها

[1] - المرجع نفسه، ص24.
[2] - المرجع نفسه، ص24.
[3] - دليل المحاسبين، مرجع سابق.
[4] - شاكر القزويني، مرجع سابق

الاقتصادية ويتميز البنك المركزي بالمييزات الثلاثة الرئيسية التالية والتي تتمثل في نفس الوقت وظائفه الاساسية :

- **بنك الإصدار:** إذ ينفرد البنك المركزي بامتياز الإصدار النقدي الذي تفوضه إياه الدولة وبالتالي يقوم بتحديد حجم الكتلة النقدية في التداول كما يقوم بالإشراف على تنفيذ السياسة النقدية.
- **بنك البنوك:** بإعتبار أن البنوك التجارية تحتفظ لديه بإرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها مما يساعده على مراقبة عملياتها وكذلك إجراء التسويات القيدية بين حقوق وديون البنوك فيما بينها.
- **بنك الدولة :** حيث يعد البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي إذ يحتفظ لديه لودائعها كما يقدم لها قروض مختلفة الأجال ويمسك حسابات الحكومة ويشرف على تسيير التزاماتها تجاه الخارج كخدمة الدين العام مثلا.كما يعتبر الأداة التي من خلالها تنظم الدولة السياسة الاقتصادية وتوجيهها بواسطة سياساته المختلفة. [1]

3-2- بنوك الودائع(التجارية):هنالك عدة تعاريف متضاربة لهذه البنوك فمنهم من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسات التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع البنكية ومبادلة النقود البنكية بالودائع الحاضرة كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسة التجارية [2]

3-3- بنوك الاستثمار:هي وسيط بين جمهور المستثمرين المحتملين لورقة مالية وبين الجهة التي قررت إصدارها فهو يقدم المساعدة للجهة المعنية لكي يتم إصدار الورقة كما يقوم بشراء الإصدار لإعادة بيعه للجمهور.فعندما تريد شركة مساهمة للحصول على أموال عن طريق إصدار أدوات دين طويلة الأجل (سندات) أو أدوات ملكية (أسهم)، فإنها عادة تستعين ببنك الاستثمار لتسهيل إصدار وبيع أوراقها المالية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الاستثمار ليس بنكا عاديا أو وسيطا يقبل الودائع ويمنح القروض إنما هو بنك يقوم بتمويل شراء إصدار من شركات بالكامل وإعادة بيعه للجمهور وتسمى هذه العملية بالتعهد لضمان الإصدار. [3]

.

4- من حيث شرعية العمليات: وتنقسم الى ما يلي:

4-1- بنوك تقليدية(ربوية):وهي تمثل تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع ومنح القروض مقابل فائدة محددة شرط أن يكون معدل الفائدة على القرض اكبر من معدل الفائدة على الوديعة لإنها بنوك تهدف إلى

[1] - المرجع نفسه، ص32.

[2] - سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 181-182

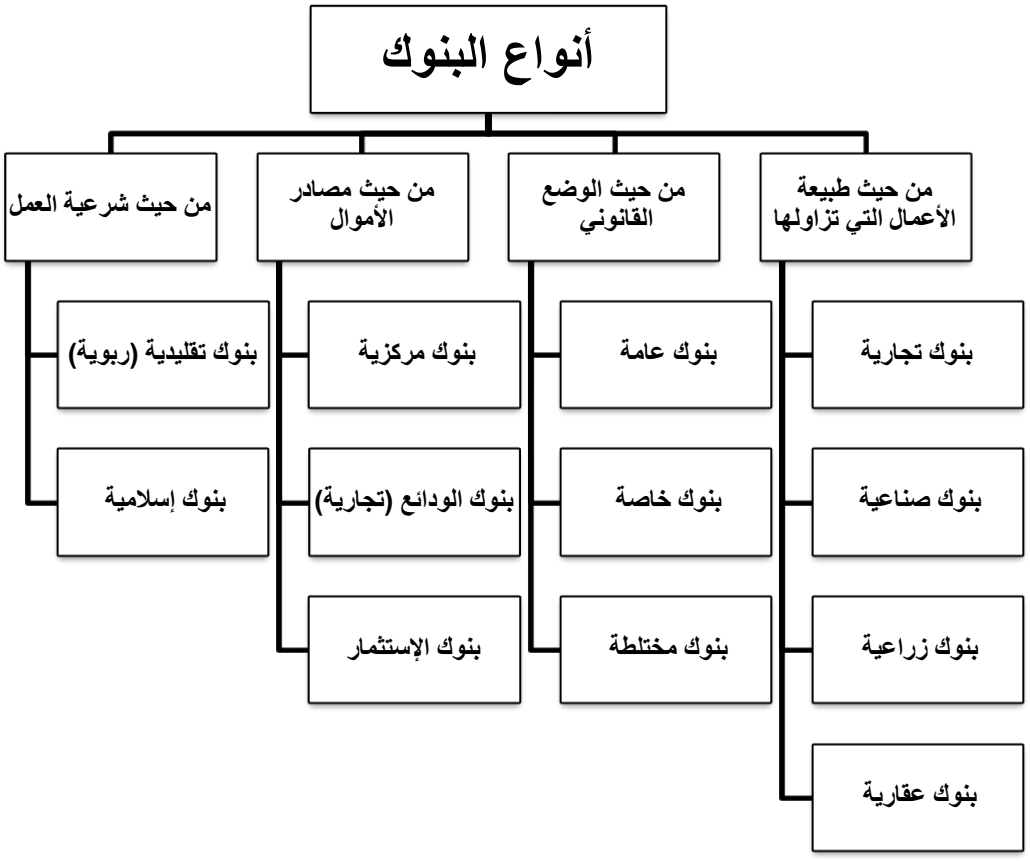
[3] - شقيري نوري موسى وزملاؤه ، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،ط1 ،2009، ص199

تحقيق الربح إلى جانب القيام بمجموعة من العمليات كخصم الأوراق المالية و فتح إعتمادات مستندية و شراء وبيع العملات الأجنبية....الخ. [1]

4-2- بنوك إسلامية: عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية ب**" تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة.وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا "** [2] وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية البنوك اللاربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة.وقد عرف قبل بعض الكتاب على انه **"مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية. فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر، بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا.البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي انه غيرة على دين الله".** [3]

يوضح الشكل الموالي انواع البنوك:

الشكل (01): هيكل تنظيمي يبين أنواع البنوك



المصدر: من إعداد الطلبة

[1] - دليل المحاسبيين، مرجع سابق

[2] - اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر الجديدة، القاهرة 1977، ص 10

[3] - محمد سعيد سلطان وآخرون، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 53-54.

المبحث الثاني: التكنولوجيا المصرفية مفهومها وأشكالها

المطلب الاول: مفهوم التكنولوجيا المصرفية

1- **مفهوم التكنولوجيا:** تم استخدام التكنولوجيا لأول مرة في أواخر القرن الثامن عشر.حيث كانت تشير إلى عملية تجهيز المواد الخام لتصبح صالحة للاستخدام المتعدد للحرفيين في ذلك الوقت. ثم حدث تطور لهذا المفهوم منذ الثورة الصناعية حتى الأن.

ولمعرفة معنى مصطلح التكنولوجيا لابد من فهم معناها لغويا حيث أنها تتكون من شقين :

✓ **تكنو:** وهو لفظ يوناني قديم يعني فن الصناعة والتشغيل.

✓ **لوجيا:** وهو لفظ مشتق من اللغة اليونانية القديمة ويعني علم أو منهج أي أن التكنولوجيا في معناها اللغوي الدقيق تعني التطبيق العلمي لفن الصناعة.وهناك من يرى من العلماء أن التكنولوجيا هي علم الفنون والمهن وخصائص المادة التي تصنع منها الألات والمعدات[1] .

ويمكن تعريف التكنولوجيا بانها : [2]

- فروع من المعرفة التي تتعامل مع إنشاء واستخدام الوسائل التقنية وترابطها مع الحياة والمجتمع والبيئة بالاعتماد على موضوعات مثل الفنون الصناعية الهندسية والعلوم التطبيقية والعلوم البحتة.

- عبارة عن مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان لاستغلال موارد البيئة وتطوير ما فيها من موارد وطاقات لخدمته في أداء عمل أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد والمجتمع.

1-1- تعريف التكنولوجيا المصرفية: تعرف التكنولوجيا المصرفية على أنها رصيد المصرف الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة وعلى ذلك يضم مصطلح التكنولوجيا في الميدان المصرفي مجالين الأول هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات المصرفية والبرامج، والثانية هي التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي.[3]

وتتضمن التكنولوجيا في المجال المصرفي باستخدام الطرق والوسائل اللازمة لتقديم الخدمة المصرفية بالاعتماد على المعارف والمهارات والخبرات المتاحة أو التي يمكن استيرادها من الخارج.

---

[1] - يوسفي محمد عفيف، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الموارد البشرية، مذكرة ماستر، تخصص تنمية الموارد البشرية، تبسة، دفعة 2016، ص09.10

[2] - سخانين الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دكتوراه تخصص إدارة أعمال، السنة الجامعية 2017/2016، ص28

[3] - سامي أحمد محمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام في مصر، رسالة دكتوراه، تخصص العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مصر، 2002،ص132

2 - **خصائص التكنولوجيا المصرفية:** من خلال دراسة مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي يمكن تحديد أهم خصائصها فيما يلي: [1]

- أن الخدمة المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا في البنك.
- أن التكنولوجيا المصرفية هي مجموعة من المعرف والمهارات والطرق والأساليب المصرفية.
- أن هذه المعرف المهارات والطرق والأساليب قابلة للاستفادة منها بالتطبيق العلمي في المجال المصرفي .
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على مجال أداء الخدمة المصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.
- أن التكنولوجيا بما فيهما المختلفة ليس هدف في حد ذاته بل هي وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه وغاياته.

المطلب الثاني:مراحل تطور التكنولوجيا المصرفية:

لقد مر استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي بست مراحل وتتمثل في : [2]

1- مرحلة الدخول: وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية حيث بدا الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى المصارف لإيجاد الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال المصرفية الخلفية مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية والتقارير المحاسبية ولم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا والتنفيذية سواء في الحلول المقترحة أو في كلفتها. فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل المصرفي.

2 - مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا:وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالمصرف من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال .وكانت مرحلة تحضير أوسع لدخول التكنولوجيا. وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا.

3- مرحلة دخول الإتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء: وتميزت هذه المرحلة بالتكاليف العالية.حيث بدا إهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجي

4- **مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليف:** وهي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا.وعمدت هذه الإدارات إلى الاستعانة بإخصائيين وإستشاريين في شؤون التكنولوجيا ومساعدتها في ضبط التكاليف.

[1] - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد الرابع والخمسون، 2001، ص138

1 - ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، المصرفية الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار النشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008، [2]ص26.25

5- مرحلة اعتبار التكنولوجيا اصلا كباقي اصول المصرف: فبالتالي يجب يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا إبتدات مرحلة إدارة التكنولوجيا.

6- مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن اعمال المصرف: وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا. والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي.وتحسين الضبط على الصعيد العلمي.وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.

ولقد اعتمدت الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية على عدة عناصر اهمها:

- تصاعد أهمية الخدمات المصرفية بالتجزئة كميدان اساسي من اعمال البنوك ومصدر مهم لزيادة ربحية.
- الإعتماد المتنامي على الركائز الالكترونية لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية الإكترونية
- تصاعد أهمية التكنولوجيا في مراقبة سير الأعمال والرقابة الداخلية وهذا لزيادة المردودية.
- معايير بازل الجديدة التي تهتم بمخاطر التشغيل وأهمية الإدارة الإستراتيجية لمخاطر التكنولوجيا المصرفية لمنع أي تأثير سلبي على البنوك.

المطلب الثالث:اشكال التكنولوجيا المصرفية:

لقد تعددت اشكال التكنولوجيا وبرزت من خلالها صور مختلفة لاستخدامات التكنولوجيا المصرفية والتي يمكن جمعها في صورتين هما:

1 - وسائل ونظم الدفع الالكتروني: توجد عدة تطورات في أساليب الخدمات المصرفية من خلال وسائل نظم الدفع الالكترونية المختلفة وخاصة بعد إنتشارعمليات التجارة الأكترونية وتطورها على الصعيد العالمي والتي من اهمها:

1-1– البطاقات البنكية:هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية بأبعاد قياسية معينة مدون عليها بيانات مرئية وغير مرئية تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود.التي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف وتكون مصنوعة من مادة يصعب العبث بها. حيث يتم صرف هذه الأموال من البنوك عبر ماكنات الصرف الآلية المنتشرة[1].ومن أهم أنواع البطاقات البلاستيكية: بطاقة الائتمان المصرفية، بطاقة الدفع الفوري، بطاقة السفر، البطاقة الذكية.

1 - زهير زواش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربيين مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2011/2010، ص25[1]

1-2- النقود الرقمية(الالكترونية):[1] هناك عدة تعاريف للنقود الالكترونية فقد عرفها البعض على أنها دفع أو تحويل الودائع المدخلة المعالجة الكترونيا ضمن أنظمة البنوك الالكترونية. وعرفها البعض على أنها مخزون الكتروني أو أرصدة نقدية محملة الكترونيا على بطاقة تخزين القيمة. فيما ذهب البعض الأخر في تعريفهم للنقود الالكترونية على أنها عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي أو على القرص الصلب.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف النقود الالكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية بعمله محددة تصدر في صورة بيانات الكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث.

1-3-الشيكات الالكترونية: [2] يعرف الشيك الالكتروني على انه المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنات ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب عامل الشيك ،وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك فعلا. ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

2– قنوات الاتصال وخدمات الصيرفة الالكترونية: ساهمت التطورات التكنولوجيا في تحسين العلاقة بين البنك والعملاء، حيث أنها أثرت على وسائل الاتصال فيما بينهما، ويسرت عملية الاتصال بيم الطرفين كما أنه أصبح بإمكان إدارة البنك من التواصل حتى مع أبعد الوحدات. ومن بين أهم قنوات الاتصال والخدمات المصرفية الالكترونية نجد مايلي:

2-1-البنك المنزلي :[3] يتم تحميل الحاسوب الشخصي ببرنامج يوفره البنك مجانا أو لقاء رسوم من العملاء لأغراض الاطلاع على الحساب والتصرف (السحب /الإيداع) في أرصدة الحسابات البنكية عن طريق خط خاص يبدأ أطرافه من المكتب أو المنزل أو أي مكان أخروفي أي وقت أخر و ينتهي طرفه الثاني عند الحاسوب المركزي للبنك.

2-2-التحويل الالكتروني للأموال:[4] هو عقد بين الأمر بالتحويل و البنك يتم انعقاده أو تنفيذه كله أو جزء منه باستخدام وسيلة اتصال عن بعد يلتزم بموجبه البنك أن يدفع بنفسه أو بواسطة غيره مبلغ من النقود يعادل قيمة أمر التحويل إلى المستفيد مقابل عمولة متفق عليها.

---

[1] - د/هيثم عدنان عزو، بحث حول النقود الالكترونية، المصدر www.ta3lime.com ، أطلع عليه بتاريخ 2019/05/16.

[2] -عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر2006، ص145.

[3] - محمد حسن عبد الحافظ عبد الفتاح، مدير بنك القاهرة، مصر 2017، المصدر https://specialites.bayt.com أطلع عليه بتاريخ 2019/05/25.

[4] - محمد عمر ذوابه، عقد التحويل المصرفي الالكتروني، دار الثقافة، عمان- الاردن، الطبعة الأولى، 2006، ص24

2-3- الهاتف المصرفي :[1] أنشأت البنوك خدمة الهاتف المصرفي كخدمة يتم تأديتها لمدة 24 ساعة يوميا دون استثناء الإجازات أو العطلات الرسمية أيضا وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حساباتهم كما يمكنهم سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات و تحويلها لدفع بعض الالتزامات الدولية مثل دفع فواتير الهاتف .الكهرباء وغيرها.

[1] - ابراهيم بختي التجارة الالكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2005، ص73

المبحث الثالث: استخدام التكنولوجيا في البنوك المصرفية:

لا شك أن ما يميز العمل المصرفي في هذا العصر هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية و العمل على تحقيق الاستفادة القصوى منها بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة لها تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء مما يتلاءم مع الإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الاول: عوامل استخدام التكنولوجيا في البنوك وآثارها عليها

1- عوامل استخدام التكنولوجيا في البنوك :

تختلف قدرة البنوك على استخدام التكنولوجيا الحديثة و الجديدة أو نقل تكنولوجيا متطورة مستخدمة في أماكن أخرى وذلك لعوامل عديدة أهمها:[1]

- مدى القدرة المالية للبنك والتي تحدد مدى توافر المخصصات المالية لتمويل برامج التطوير أو شراء تكنولوجيا جديدة.
- المستوى المعرفي لكافة العاملين بالبنك على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم.
- تأثر القطاع المصرفي بمجموعة من نتائج القوى التكنولوجية المتاحة والتي كان من نتائجها تحسين وتعزيز مستوى تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.
- العلاقة الوثيقة بين التقدم التكنولوجي ومعدل النمو الاقتصادي في أي دولة حيث أن القوى التكنولوجية هي دعامة الاقتصاد وكلما تطورت زاد الاقتصاد قوة .

2- الأثار المترتبة من استخدام التكنولوجيا المصرفية في البنوك : توسعت أثار استخدام التكنولوجيا على مختلف أنشطة منظمات الأعمال بصفة عامة والمالية والمصرفية بصفة خاصة ولقد تركت التكنولوجيا المصرفية أثار متميزة على القطاع المصرفي وعلى أداء البنوك وتكمن هذه الأثار في :

2-1- أثار التقدم التكنولوجي على النشاط المصرفي : لقد ساعد التطور التكنولوجي للقطاع المصرفي على ما يلي :

- تعزيز قدرة البنوك في استخدام الفرص المالية في ظل مناخ التحرير المالي وتغير أنماط ومنهجية الإدارة وربحية البنوك ورفع الكفاءة التشغيلية وزيادة الميزة التنافسية لها على المستوى الدولي.
- مساعدة التقدم التكنولوجي في عملية الربط بين البنوك وتبادل المعلومات و البيانات المصرفية والى استحداث العديد من المنتجات التمويلية الحديثة مثل بطاقات الائتمان .

---

1 - نهلة محمد عبد العظيم المنشاوي، تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية بتطبيق مواصفات الإيزو العالمية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر،2002، ص 45-46[1]

- أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في زيادة القيمة المضافة لدى البنوك نتيجة ممارستها للحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم ابتكارات عالية التكلفة.
- مكنت الثورة التكنولوجية في مجال الحواسب الآلية وتطبيقاتها في المجال المصرفي للبنوك من التوسع في أنشطتها وبناء شبكات واسعة من الفروع دون الاعتماد على إعداد كبيرة من العاملين مما يمكن للبنك من تنويع خدماته وتوسيع قطاعات الزبائن التي يتعامل معها.

2-2- **المزايا التي تحققها الإمكانيات التكنولوجية في البنك:**

- تحقيق ميزة تنافسية للبنك في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة.حيث تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في جعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء؛
- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية إلى تقليل التكاليف وزيادة الربحية؛
- تساعد التكنولوجيا المتقدمة البنك في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، مما يساعد العملاء على سرعة إتخاذ قرارات التعامل في خدمات البنك المقدمة لهم؛
- الرفع من ربحية البنوك، حيث تستفيد هذه الأخيرة عند إصدارها للأدوات والمنتجات الإلكترونية من رسوم عديدة، مثل رسوم الإصدار ورسوم الإشتراك.

3- أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أداء البنوك: ساعدت تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تغير أنماط العمل ومنهجية الإدارة وأثرت على ربحية البنوك، وأتاحت لها إمكانيات ضخمة للتوسع على النحو التالي:

3-1- إتمام آلاف العمليات في بضع ثوان بصرف النظر عن حجمها أو المدى المكاني الذي تتم فيه؛

3-2- الربط بين فروع البنك الواحد المنتشرة وإشتراكها في تقديم خدمات مصرفية مختلفة وهو ما يترتب عليه رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك وزيادة التنافسية لها على المستوى الدولي؛

3-3- مساعدة الإدارة العليا للبنك على إتخاذ القرارات المناسبة وإمدادها بمواقف يومية وأسبوعية وشهرية، مما يساعد على تخطيط النشاط وبرمجة التنفيذ والمراقبة؛

3-4- زيادة القيمة المضافة لدى البنوك من خلال توسعها في أنشطتها التي تتوقف على توافر المعلومات والبيانات وإمكانية تفسيرها وتخزينها وتبادلها، خاصة مع تزايد الإتجاه إلى نظام الصيرفة الشاملة التي تتميز بتوفير الخدمات التي تعتمد على كثافة المعلومات والبيانات؛

3-5- تسهيل عملية الربط الدولي بين البنوك المختلفة، وذلك في مجال تبادل المعلومات والبيانات المصرفية؛

3-6- تدويل النشاط المالي والمصرفي وتوسيع نطاق السوق المالية العالمية، والمساعدة في إزالة الحواجز، خاصة في ظل التحرير المالي والمصرفي في إطار جولات المنظمة العالمية للتجارة (الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)؛

3-7- تسهيل تسنيد أنشطة الأسواق المالية الدولية، بحيث تقل الحاجة إلى وجود علاقة مباشرة بين المقرض والمقترض، ويتحول دور البنوك إلى إدارة الإصدارات المالية وترويج لها؛

3-8- تسهيل معالجة كافة البيانات التفصيلية المتعلقة بالجدارة الإئتمانية للمؤسسات المختلفة بما يساعد على توسع قاعدة عملاء القروض.

المطلب الثاني:انعكاسات التطور التكنولوجي المصرفي ومخاطره:

1 - انعكاسات التطور التكنولوجي المصرفي: للتطور التكنولوجي المصرفي انعكاسات على العديد من المتغيرات كتنظيم البنوك وإداراتها والعمالة وما يتطلبه ذلك من بحوث التطوير نردها في ما يلي[1]:

1-1-من الجانب التنظيمي:

أدى التطور التكنولوجي المصرفي إلى:

- ازدياد الحاجة إلى العمالة الغير مباشرة.فضلا عن ظهور الحاجة إلى وظائف جديدة مثل أخصائي و البحوث والتطوير وفنيو الصيانة للتعامل مع تجهيزات أكثر تعقيدا.
- ظهور الحاجة إلى إعادة تصميم الوظائف.ومن ثم إعادة تحليلها ووصفها.
- ظهور الحاجة إلى تغيير الأداء بالوظائف الجديدة.حيث إن إدخال الآلات الأكثر أوتوماتيكية من شانه إن يساهم في زيادة التكلفة الرأسمالية أو تكلفة الاستثمار في الآلات وزيادة مخصصات الإهتلاك.
- قد يؤدي التطور التكنولوجي إلى خفض وقت أداء عملية معينة وهو ما يتطلب إعادة تصميم أو تحديد معايير أداء الخدمة.

1-2-انعكاسات التطور التكنولوجي على العمالة المصرفية: من الطبيعي إن يؤدي التغير في التجهيزات إلى تغير في هيكل العمالة، حيث أن التحول إلى الآلات الأكثر أوتوماتيكية سيقلل من إعداد العمالة اليدوية وغير الماهرة عموما، لكنه سيزيد من العمالة الفنية في مجال التشغيل والصيانة.

1-3-ارتفاع النفقات على برامج البحث والتطوير: أدى التطور التكنولوجي إلى ازدياد الحاجة لبرامج البحوث والتطوير،حيث اقترنت التطورات التكنولوجية بالإنفاق على هذه البرامج وما يتطلب ذلك من إنشاء وتطوير وحدات للبحث والتطوير من خلال مزيج متكامل من تكنولوجيا التعليم والتدريب

[1] أمن المعلومات البنكية يزيد من الإنفاق على التكنولوجيا، من على الموقع الإلكتروني ، http.//www.sci-magazine.com ، أطلع عليه بتاريخ 18 ماي 2019 .

المصرفي، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات خاصة في ظل التغيرات التنظيمية التي عرفتها الصناعة المصرفية والتهديدات الأمنية في بيئة الانترنت.

2-مخاطر التكنولوجيا المصرفية:على الرغم مما تحققه التكنولوجيا المصرفية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير إلا أنها والمقابل وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل البنوك والمؤسسات المالية.وقد تجسدت هذه المخاطر في الأتي[1]:

- سهو وخطا العاملين،حيث يقترف العاملون على الأنظمة الآلية أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو السهو تؤدي إلى إحداث إضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة.
- اختراق الأنظمة المصرفية والمالية من قبل أشخاص خارجين غير مرخص لهم، وذلك في ظل غياب أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية بهدف العبث والسرقة أو التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء، مما يعرض الأجهزة للفيروسات التي تساعد على محو أنظمة المعلومات الداخلية للبنوك أو وقوع البيانات الخاصة في أيدي غير مستخدمي الأجهزة، وهو ما يؤدي إلى إفشاء السر المصرفي.
- كما أن للتكنولوجيا المصرفية دور فعال في تطور الوسائل المعتمدة لعمليات غسيل الأموال.وانجاز عمليات مصرفية غير مشروعة لا توافق البنوك على تقديمها أو تكون بحاجة إلى اخذ الموافقة عليها، وهو ما يعني إن هذه التكنولوجيا ساهمت في انتشار غسيل الأموال.

[1] رافعة إبراهيم الحمداني ، مرجع سابق، ص6

خاتمة الفصل:

لقد أصبحت البنوك تلعب دورا هاما في أي إقتصاد ولأي دولة في العالم، حيث تعتبر العمود الفقري والركيزة الأولى لتحقيق توجهات وأهداف الدول الإقتصادية، وحتى يتحقق هذا الدور وجب على المصارف البلوغ بمستوى خدماتها المصرفية لمستوى الجودة لتحقيق ميزة تنافسية تكون مبنية على أسا الإستجابة لإحتياجات وتوقعات العملاء، ولقد أصبح لزاما على البنوك الإرتقاء بالعمل المصرفي من التقليدي إلى الإلكتروني، والإستغلال الأمثل لأهم التكنولوجيات القائمة عليها بهدف جذب عملاء جدد، حيث يتعين على البنو مواكبة التطورات التكنولوجية لعصرنة نظامه المصرفي ووضع إستراتيجية شاملة تمكنها من تحقيق الجودة في الخدمات والسرعة في أدائها وتقديمها.